السجل التجاري الإلكتروني كآلية لإرساء قواعد الحوكمة الالكترونية و القضاء على التزوير

Electronic Commercial Register as a mechanism to establish the rules of electronic governance and reduce fraud

ط. د. طواهرية نخلة

جامعة الجزائر 3 (الجزائر) ، البريد الالكتروني : ntouahr@gmail.com

تاريخ الإيداع: 03-01-2019 تاريخ القبول: 23-01-2019 تاريخ النشر: 15- 04- 2019

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهمية السجل التجاري الإلكتروني كآلية لإرساء قواعد الحوكمة الإلكترونية والقضاء على التلاعبات والتزوير. و من أجل ذلك قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، قمنا باستعراض الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية و السجل التجاري، من جهة أخرى أشارت هذه الدراسة إلى التهرب الضريبي نتيجة حتمية لغياب السجل التجاري . كما ركزت الدراسة على رقمنة السجل التجاري و أهميته بالنسبة للتجار و تحقيق شفافية في الرقابة. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن السجل التجاري الإلكتروني من الأدوات الناجعة جدا في محاربة التهرب الضريبي. وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات المقترحة.

الكلمات المفتاحية: السجل التجاري الإلكتروني؛ الحوكمة الإلكترونية؛ التزوير.

Abstract:

This study aims to identify the importance of the electronic commercial registry as a mechanism for setting the rules for e-governance and for eliminating fraud and manipulation. For this reason, we followed the descriptive analytical approach. For that we started with the conceptual framework of the electronic management and the commercial register, and on the other aspect, this study evoked the tax evasion as inevitable consequence of the absence of commercial register, and this study also focused on the digitization of the commercial register and its importance for traders and on the transparency of control. The study concluded that the electronic commercial registry is a very effective tool for reducing tax fraud. The study ended with a set of conclusions and recommendations.

Keywords: Electronic commercial register; electronic governance ; fraud.

المقدمة:

يحد التهرب الضريبي كثيرا من قدرة الدولة والجماعات المحلية على تعبئة الموارد وتوفير الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق العمومي؛ وهذا من شأنه أن يضعف جودة الخدمات العمومية المقدَّمة، ويقلل فرص الاستثمار في البنى التحتية والمرافق الضرورية، ويحول دون نهج السياسات الحكومية التي تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية بحيث أن ظاهرة التهرب الضريبي لها انعكاسات سلبية وأثار غير مرغوب فيها سواء على المستوى المحلي أو الوطني وذلك لما تؤثر على التمويل المحلي أي نقص في الموارد المالية الجبائية التي من خلالها تخلق المشاريع التنموية التي تهدف لترقية الخدمات العمومية المقدمة للمواطن .

ولعل أهم سبب لظاهرة التهرب الضريبي هو انعدام السجل التجاري أو تزوير هذه الوثيقة،ونظرا لتفاقم هذه الظاهرة وجب علينا التفكير في مجموعة من الحلول والاقتراحات التي تحد من التلاعبات والتزوير ومن بين هذه الحلول هي الاعتماد على الأنظمة التكنولوجية الحديثة والإدارة الالكترونية من اجل تفعيل آليات الرقابة على مستوى السوق الوطنية،عصرنة الرقابة الاقتصادية،لذا فان السجل التجاري الالكتروني يعتبر من بين أهم الأساليب المعتمدة في الجزائر لمكافحة ظاهرة التجارة الفوضوية.

بناءا على ما تقدم نطرح الإشكال التالي :

هل ستنجح الجزائر في إرساء قواعد الحوكمة الالكترونية للقضاء على التلاعبات و التزوير ؟

للإجابة على هذا الإشكال قسمنا ورقتنا البحثية إلى محاور كالتالي :

1.مفهوم الإدارة الالكترونية.

1.1.تعريف الإدارة الالكترونية:

لقد تعددت التعاريف بالنسبة للإدارة الالكترونية بحيث هناك من يعرفها على "إنها تحوي الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية والإجراءات الطويلة والمعقدة باستخدام الورق إلى أعمال إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية" نلاحظ أن هذا التعريف ركز على وصف الإدارة الالكترونية.(حسين بن محمد الحسن، 2009، ص:05).

أسلوب جديد للعمل الإداري باستخدام التقنية الحديثة المتمثلة بالحاسب الآلي والشبكة الدولية للمعلومات وهي الانترنيت من اجل تحقيق الكفاية الفعالية في أداء العمل(خليفة مصطفى أبو عاشور، 2013، ص: 200).

كما أن التعريف الشامل للإدارة الإلكترونية هو أن " الإدارة الالكترونية هي إستراتيجية إدارية لعصر المعلومات تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات ولزبائنها مع استغلال امثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار إلكتروني حديث من اجل استغلال امثل للوقت والمال والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة"(العوض احمد محمد الحسن، 2010، ص: 04).

لذا فإن الإدارة الالكترونية ليست مجرد أجهزة حاسب ونظم تشغيل شبكات وبرامج وإنما هي معرفة ومهارات تستدعي مرونة عالية في السلوك واستعداد ذاتي للتعلم لدى الموظفين في الإدارة كما تجدر الإشارة إلى ان مصطلح الحكومة الالكترونية تعد جزءا لا يتجزأ من الإدارة الالكترونية ويمكن تعريفها على أنها "قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على تقديم الخدمات والمعلومات الحكومية التقليدية للمواطنين بوسائل الكترونية وبسرعة ودقة وبتكاليف ومجهود أقل وفي أي وقت"(وسيلة واعر، ص: 04) .

وبناءا عليه يمكن القول أن فكرة الحكومة الالكترونية ترتبط بفكرة استخدام الحكومة لنظم تكنولوجيا المعلومات والإعلام والاتصال لتعزيز الوصول للخدمات الحكومية وتقديمها إلى المواطنين وقطاع الأعمال والموظفين والهيئات الأخرى والكيانات الحكومية لبناء علاقة أفضل بين الحكومة والجمهور وجعل التفاعل معه أكثر سلاسة وسهولة وأكثر كفاءة.

مخطط يوضح العلاقة بين كل من المواطن و الإدارة الالكترونية والحكومة الإلكترونية.

من أجل تقريب الإدارة من المواطن وجدات الإدارة الالكترونية من أجل تقريب الحكومة من المواطن وجدت الحكومة الالكترونية وبالتالي فإن الحكومة الالكترونية قامت باستخدام الإدارة الالكترونية في تسيير أعمالها.

2.1.مسببات تبني أسلوب الإدارة الالكترونية في الجزائر

- ✓ المسببات السياسية: تكريس المسار الديمقراطي، تعزيز الحريات وحقوق الإنسان، تعزيز مؤسسات الدولة وتحقيق الشفافية في التسيير الإداري
- ✓ المسببات الاقتصادية: وذلك في نطاق التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في إطار ما يعرف بالتحرير الاقتصادي و انفتاح السوق، و هذا ما أدى إلى ضرورة الاهتمام بتحسين مؤشرات الجودة وفعالية الإدارة.(رافيق بن مرسلي، ص: 144).
- ✓ المسببات الاجتماعية: محاولة الإدارة كسب رضا و ثقة المواطنين بالإضافة إلى أن الإدارة الالكترونية تجسد مبدأ العدالة الاجتماعية و المساواة على أرض الواقع بحيث أن الإدارة التقليدية أي البيروقراطية كانت تعرف بمبدأ المحسوبية و الرشوة و المحاباة و غيرها من مظاهر الفساد الإداري.
- ✓ المسببات الإدارية: وهو ما يهمنا في موضوع دراستنا والتي تكمن في الحاجة إلى تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية التي يسعى المواطن من خلالها تلبية احتياجاته اليومية،وبالتالي فإن أهم المسببات تكمن في محاربة مظاهر العجز والخلل التي يعاني منها الجهاز الإداري والتي ولدت أزمة الثقة وعدم رضا المواطن عن لخدمات المقدمة له.

3.1. متطلبات تجسيد الإدارة الالكترونية في الجزائر

- ➢ **البنية التحتية المؤسساتية:** وذلك من خلال تفعيل الخبرات ومهارات المؤسسات الجزائرية العاملة في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال والدفع نحو تطور الاقتصاد الرقمي وتقديم الحوافز التي من شأنها تشجيع إنشاء الشركات في مجال التطور التكنولوجي.
- ➢ **توفير رأس مال بشري مؤهل ومدرب:** بحيث أنه يعتبر المحرك الأساسي لأي مشروع لذا فإن الجزائر تسعى جاهدة لتوفير البنية التحتية البشرية التي تمكنها من استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وضمان تملكها على جميع المستويات.

- **البنية التحتية القانونية والتشريعية:** وذلك من خلال إرسال ترسانة قانونية جزائرية لصالح استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك بغرض تهيئة المناخ الذي يشجع على إقامة حكومة إلكترونية.
- **توفير البنية المالية:** يتحتم على الجزائر عند الانتقال من مرحلة تقليدية إلى مرحلة الكترونية، توفير الموارد المالية اللازمة التي تمكنها من إكمال العملية حتى النهاية بحيث لا يمكن قطع هذه العملية في منتصفها(www.mptic.dz).

وبناءا على هذه المتطلبات وضعت الجزائر مجموعة من البرامج التي تتماشى مع هذه المتطلبات من اجل تجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية على أرض الواقع.

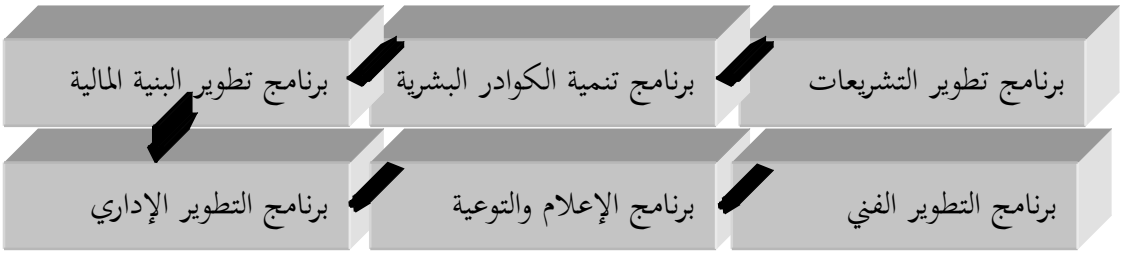

ومن أهم البرامج التي يجب على الجزائر أن تتبناها وتركز عليها في مجال تطبيقها لمشروع الإدارة الالكترونية هو موقف المواطن وذلك من خلال توفير له جميع المتطلبات اللازمة لإنجاح هذا المشروع و المتمثلة في :

- ❖ **خدمة الاشتراك بالانترنت:** حيث يكون هناك أعداد كافية من الشركات التي تقوم بتزويد خدمة الانترنت من أجل تمكين المواطنين من الحصول على حسابات اشتراك بالانترنت يجب ان تكون أسعار الاشتراك مناسبة لجميع طبقات المجتمع.
- ❖ **سرعة وفعالية الاتصال:** وذلك لأن مشروع الحكومة الالكترونية 2013 مرهون بتطوير التدفق السريع للانترنيت.
- ❖ نشر الوعي والتدريب على كيفية استخدام الكمبيوتر والانترنيت وكذا أهمية استخدامها(خضر مصباح الطيطي، 2008، ص: 153).

1.4.المراحل التي يمر بها نشر التوعية بالنسبة للمواطن:

مرحلة الإعلام: وذلك عن طريق استمالة المواطن وإقناعه بالفوائد والإيجابيات التي سيحققها هذا المشروع.

مرحلة الإيضاح: تهدف إلى إيجاد فهم للمشروع حول طبيعة المواطن للمشروع حول طبيعته وطرق عمله.

مرحلة الشمولية والمشاركة في المشروع: حيث تتم مشاركة الجميع في العمل ضمن منظومة واحدة وبالتالي يتحقق الهدف الأعلى وهو الإنجاز.

مخطط يبين مراحل التوعية الهادفة

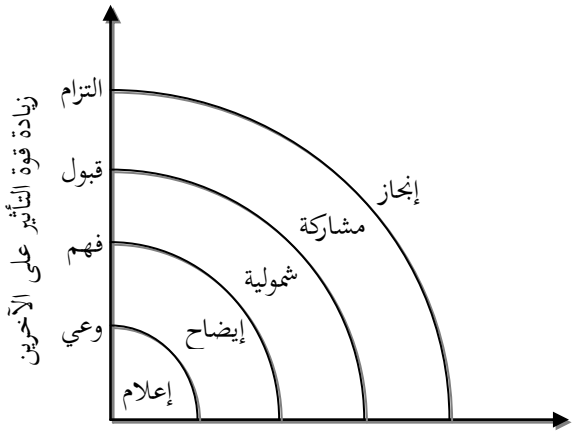

المصدر: إبراهيم عبد اللطف الغوطي، متطلبات نجاح الحكومة الالكترونية من وجهة نظر الغدارة العليا في الوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2006، ص .51

2. مفهوم السجل التجاري

1.2. تعريف السجل التجاري

السجل التجاري هو أداة لتجميع المعلومات الخاصة بالتجار و الشركات ووضعها في ذمة العموم .تقوم بمسكه كتابة السجل التجاري لكل محكمة ابتدائية ، يشرف عليه رئيس المحكمة الابتدائية أو من يعينه القضاة للغرض(الفصلان 1و5 من قوانين السجل التجاري، 1995)

2.2. وظيفة السجل التجاري:

- ❖ تنظيم التجارة عموما.
- ❖ معرفة التجار والصناعيين والحصول على معلومات حول وضعهم القانوني والاقتصادي هذه المعلومات تهم :
  - **التاجر المسجل:**هويته ،حالته،شروط ممارسة نشاطه .
  - **الشركة المسجلة:**تعريفها ،وضعيتها القانونية ،وضعية الأشخاص المكلفين بإدارتها ومراقبتها وحالتهم، وضعية الشركاء وحالتهم و الوضعية المالية للمؤسسة .

- **المحل الممارس به النشاط:**سند التصرف ،التراخيص .

3.2.أهم القوانين المنظمة للسجل التجاري :

- ❖ قانون رقم 91-14 مؤرخ في 14 سبتمبر سنة 1991 يتمم القانون رقم 90-22 المؤرخ في 18 غشت سنة 1990 المتعلق بالسجل التجاري
- ❖ قانون رقم 90-22 مؤرخ في 27 محرم عام 1411 الموافق 18 غشت سنة 1990 ،يتعلق بالسجل التجاري (ج.ر رقم 36-1990غير ملغاة)؛
- ❖ أمر رقم 96-07 مؤرخ في 10 يناير سنة 1996، يعدل و يتمم القانون رقم 90-22 المؤرخ في 18 غشت سنة 1990 و المتعلق بالسجل التجاري.
- ❖ مرسوم تنفيذي رقم 14-363 مؤرخ في 15 ديسمبر سنة2014، يتعلق بإلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية
- ❖ مرسوم تنفيذي رقم 06-222 مؤرخ في 25 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 21 يونيو سنة 2006، يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري و محتواه (ج.ر رقم 42-200)
- ❖ مرسوم تنفيذي رقم 2000-318 مؤرخ في 18 رجب عام 1421 الموافق 16 أكتوبر سنة 2000، يحدد كيفيات تبليغ المركز الوطني للسجل التجاري من الجهات القضائية و السلطات الإدارية المعنية بجميع القرارات أو المعلومات التي يمكن أن تنجر عنها تعديلات أو يترتب عليها منع من صفة التاجر (ج.ر رقم 61-2000)؛

3. التهرب الضريبي نتيجة حتمية لغياب السجل التجاري

1.3. مفهوم التهرب الضريبي :

هو عبارة عن جميع المخالفات القانونية التي تعني عدم الامتثال للتشريع الضريبي او استعمال الفجوات القانونية من اجل لتملص من دفع الواجب الضريبي ،وبالتالي فان التهرب الضريبي هو محاولة المكلف بالضريبة التخلص من أعبائها و عدم الالتزام القانوني بأدائها(نصير يحياوي، 1979، ص: 25).

2.3. أسباب التهرب الضريبي:

أسباب تشريعية:تعقد القواعد التشريعية للنظام الضريبي زادت من احتمالات التهرب الضريبي سواء في تقدير الوعاء أو في حساب قيمة الضريبة أو الإعفاءات أو التخفيضات .

أسباب من ناحية الكفاءة:من اخطر الوسائل التي يتجه إليها الموظف هي الرشوة التي تبين عدم وجود وعي مهني

أسباب من الإمكانات المادية:القطاع الجبائي لم يتحصل على أي إصلاح كونه يزاول عمله في منشآت موروثة من قبل الاستعمار الفرنسي .

أسباب من ناحية الإجراءات الإدارية:صعوبة تقدير الوعاء الضريبي ،عدم المساواة في تطبيق الإجراءات ،تعقد الإجراءات الخاصة بتحصيل الضريبة .

الأسباب النفسية:الضريبة أداة لإفقار و اغتصاب الشعوب ،موروث عن الاستعمار بحيث كان الاستعمار الفرنسي يستعمل الضريبة كوسيلة لنهب أموال أفراد الجزائريين ،هذا ما أدى إلى إحساسهم بان الضريبة تحد من حريتهم و يذهب البعض في اعتقادهم في عدم عدالتها .

الأسباب الاجتماعية:المحيط الاجتماعي يلعب دورا هاما في ترسيخ ظاهرة التهرب الضريبي و شيوعها بالإضافة إلى ضعف الوعي الضريبي .

الأسباب السياسية:يرمي بالدولة إلى زيادة و تفاقم حالات التهرب

الأسباب الاقتصادية:الحالة الاقتصادية للمكلف و الحالة الاقتصادية العامة لها دور كبير في التأثير على التهرب الضريبي (فؤاد بن غضبان، ص: 175).

3.3.اثأر التهرب الضريبي

الآثار الاقتصادية:كبح روح المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية بحيث أن المؤسسات التي تبحث عن الربح السريع ترى أن الطريقة السريعة لتحقيق الأرباح هي التهرب الضريبي ،وهذا ما يؤدي بالمؤسسات التي تقوم بدفع الضرائب بعمل نفس الشيء و التهرب من دفع الضريبة .

الآثار المالية:وهذا ما يهم موضوع دراستنا بحيث من الآثار السلبية هي وجود خسارة في الخزينة العمومية و نقص التمويل المحلي للجماعات المحلية مما يؤدي إلى نقص المشاريع التنموية التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المحلية .

الآثار الاجتماعية والنفسية:تدهور الحس الجبائي لدى المكلفين ،تدهور عامل الصدق في المعاملات ،تعميق الفوارق الاجتماعية (فؤاد بن غضبان، ص: 177) .

وبالتالي فان ظاهرة التهرب الضريبي لها انعكاسات سلبية وأثار غير مرغوب فيها سواء على المستوى المحلي أو الوطني وذلك لما تؤثر على التمويل المحلي آي نقص في الموارد المالية الجبائية للجماعات المحلية التي من خلالها تقوم بخلق مشاريع تنموية من اجل تحقيق التنمية المحلية

و ترقية الخدمات العمومية المقدمة للمواطن ،ومنه فان التهرب الضريبي يعني نقص المورد المالي و يعني انعدام التنمية المحلية للجماعات المحلية .و نظرا لتفاقم هذه الظاهرة وجب علينا التفكير في مجموعة من الحلول و الاقتراحات لمحاربة ظاهرة التهرب الضريبي من أهمها :

- ❖ تفعيل الرقابة الجبائية .
- ❖ توعية السكان و تحسسيهم .
- ❖ تنظيم الجهاز الإداري .
- ❖ لامركزية القانون الضريبي .
- ❖ إرساء نظام ضريبي عادل .
- ❖ الإعفاءات الضريبية تكون مدروسة .
- ❖ تجنب الازدواج الضريبي .
- ❖ تفعيل العمل بالسجل التجاري الالكتروني

4. رقمنه السجل التجاري مزايا للتجار وشفافية في المراقبة

1.4. تعريف السجل التجاري الالكتروني :

عملت الجزائر جاهدة في إيجاد أساليب وحلول من اجل مكافحة ظاهرة التجارة الفوضوية ومن بين أهم الأساليب المعتمدة هي الاعتماد على الأنظمة التكنولوجية الحديثة ورقمنة السجل التجاري والذي يطلق حاليا السجل التجاري الالكتروني،والذي بدا العمل به منذ سنة 2014بحيث أن الإحصائيات ليوم 31 نوفمبر 2018 تنص على انه يوجد حوالي 828328 سجل الكتروني من بين 2 مليون تاجر أي ما يقارب نسبة 43 بالمائة .كما انه حدد تاريخ 31 أفريل 2019 كآخر اجل بالنسبة للتجار الغير مسجلين في السجل الالكتروني .بحيث يعتبر وسيلة فعالة لعصرنة الرقابة الاقتصادية وهذا ما جسدته الاتفاقية الموقعة بين كل من مركز السجل التجاري وبريد الجزائر .

2.4. التسجيلات في السجل التجاري الالكتروني

هذه الإحصائيات تخص التسجيلات من 16-03-2014 إلى 31-12-2016بحيث تسجيل 952678 عملية تسجيل على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري منذ بداية إطلاق السجل التجاري الالكتروني عبر التراب الوطني،موزعين على النحو التالي(وزارة التجارة، 2016، ص: 70).

<u>أشخاص طبيعيون</u>:825278 تسجيلا

409884قيدا (إنشاء مؤسسات جديدة)

247052شطبا (توقف عن النشاط)

168339تعديلا

<u>أشخاص معنويون</u> :127403 تسجيلا

63645تعديلا

43305قيدا (إنشاء مؤسسات جديدة)

20453شطبا (توقف عن النشاط)

3.4. قارئ السجل التجاري الالكتروني :

قام المركز الوطني للسجل التجاري منذ شهر جوان 2014 بدمج في مستخرج السجل التجاري رمز مؤمن إذ يسمح هذا الرمز بتامين مستخرج السجل التجاري واثبات مصداقيته وكذا المراقبة على الخط للمعطيات،تتم قراءة الرمز بواسطة قارئ السجل التجاري الالكتروني وهو عبارة عن تطبيق يثبت على الأجهزة المزودة بنظام التقاط الصور ،هذا القارئ يمكن من قراءة واثبات المعلومات الخاصة بالسجل التجاري على الخط

ملاحظة:ضرورة وجود الربط على الانترنت.

المعلومات التي تتحصل عليها بواسطة هذا القارئ هي،(بوابة المركز الوطني للسجل التجاري، 27-12-2018) :

- ❖ رقم السجل
- ❖ اسم ولقب التاجر
- ❖ العنوان الاجتماعي للشركة
- ❖ ولاية التسجيل
- ❖ وضعية التاجر أو الشركة (ناشط أو تم شطبه)

4.4. أهمية السجل التجاري الالكتروني :

- ❖ تسهيل و تطوير وعصرنة عملية الرقابة
- ❖ تطهير السجل التجاري من التزوير .
- ❖ تعزيز الحوكمة الاقتصادية و تحسين الخدمة للمواطن .
- ❖ التحكم وتأطير عملية الرقابة وملاحظة السوق وضبطه .

- ❖ إطفاء الشفافية على عملية الرقابة .
- ❖ أهداف السجل التجاري الالكتروني .
- ❖ ضمان شفافية و نزاهة المعاملات التجارية .
- ❖ دعم قواعد حماية المستهلك .
- ❖ تفعيل آليات الرقابة على مستوى السوق الوطنية
- ❖ مكافحة ظاهرة التجارة الفوضوية .

الخاتمة :

من الأدوات الناجعة جدا في محاربة التهرب والغش الضريبي والجبائي هناك مقترحات جد عملية من بينها السجل التجاري الالكتروني،بالإضافة إلى الفاتورة الرقمية الوطنية بحيث يقوم النظام الالكتروني بتحميل كل أصحاب السجلات التجارية وربطه بقاعدة بيانات خاصة بالرقم الضريبي الوطني، ومنه فان نظام الفاتورة الموحد والرقمي يجعل الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين مجبرين على احترام السلسلة إلى نهايتها ولا يصبح لهم المجال والفرصة للتهرب والغش و التلاعبات،وبالتالي فلن نحتاج لتدخل العنصر البشري في عملية الرقابة لأنه في كثير من الحيان هو أصل الفساد.

وكنتيجة فان الخلل لا يكمن فقط في وزارة التجارة ولكن يكمن في كل من :

- وزارة التجارة.
- المديرية العامة للسجل التجاري .
- المديرية العامة للضرائب .
- المديرية العامة لأملاك الدولة .
- المديرية العامة للجمارك .
- وزارة المالية .

قائمة المراجع :

1. حسين بن محمد الحسن، الإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، قاعة الملك فيصل للمؤتمرات، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.

2. خليفة مصطفى أبو عاشور، مستوى تطبيق الإدارة الالكترونية في جامعة البرمور من جهة نظر الهيئة التدريسية والإداريين،المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 09، عدد 2، 2013.

3. العوض احمد محمد الحسن، الإدارة الالكترونية: المفاهيم – السمات – العناصر، المؤتمر العالمي الأول الإدارة الالكترونية، مع طفرة الاتصال والمعلومات في عالمنا المعاصر، طرابلس، 2010.

4. وسيلة واعر، دور الحكومة في تحسين جودة الخدمات الكومية، ملتقى دولي حول "إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات"، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

5. راجع مشروع E Algérie المنشور على موقع وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال www.mptic.dz/ar//img/pdf/e

6. خضر مصباح الطيطي، التجارة الالكترونية من منظور نقني وتجاري وإداري، المملكة الأردنية، دار حامد للنشر والتوزيع، 2008.

7. الفصلان 1 و5من القانون عدد4 لسنة 1995مؤرخ في 02ماي1995المتعلق بالسجل التجاري

8. نصير يحياوي، دراسة حول التهرب الضريبي، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر،1979.

9. فؤاد بن غضبان ،التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، عمان،دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى.

10. إبراهيم عبد اللطف الغوطي، متطلبات نجاح الحكومة الالكترونية من وجهة نظر الغدارة العليا في الوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2006.

11. وزارة التجارة ،المركز الوطني للسجل التجاري ،مؤشرات وإحصائيات،2016.

12. أتصفح عبر بوابة المركز الوطني للسجل التجاري ،يوم 27-12-2018.